

٤ مايو ٢٠٠٥

خبرة دستورية

الانتخابات، وقال ان مشاغله في رئاسة مجلس الشعب لا تسمح له بتحمل مزيد من الاعباء ، وبذلك يكون قد وضع النقاط فوق الحروف في زمن اختلطت فيه لغة القانون مع لغة السياسة على حد قوله ، وتعود هذه الخبرة المكتسبة للدكتور سرور إلى مشاركته الأساسية في إعداد الدستور الحالي عام ١٩٧١ حينما كان مقررا للجنة الحقوق والحريات، حيث شارك من خلالها في صياغة الباب الخاص بالحقوق والحريات، والباب الخاص بسيادة القانون، وهما من أكثر مواد الدساتير المقارنة تقدما في حماية حقوق الانسان وحرياته ، ويؤكد الدكتور سرور أن دوره في وضع الدستور ودوره في تعديل المادة ٧٦ منه إنما هو في الحالتين تأييد دعائم الشرعية الدستورية.



فتحي سرور

تجلت خبرة وأستاذية وعبقورية الدكتور فتحي سرور فيما عرضه من محاور النقاش الأساسية في نهاية جلسات الاستماع حول تعديل المادة ٧٦ من الدستور، فقد حدد التأصيل الدستوري لهذا التعديل ، ووضع يده على البعد السياسي في هذا الشأن والمتمثل في حرص الرئيس مبارك على أن يعتمد رئيس مصر في المستقبل على ثقة الشعب، في وقت قد لا تتوافق له ظروف الزعامة التاريخية التي توافرت لمن سبقوه من الرؤساء ، وحدد الدكتور سرور محور التعديل في الاقتراع العام المباشر ، ووضع ضوابط لضمان جدية الترشيح لرئاسة الجمهورية ، وأربأ الدكتور سرور بنفسه عن الدخول في جدل حول رئاسة لجنة الاشراف على